دور الحوكمة البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة على ضوء تجارب بعض الشركات في البلدان العربية

The role of environmental governance in achieving sustainable development for some companies in the Arab countries

رضا موسى [1]، جمال الدين بكيري [2]

[1] جامعة غرداية (الجزائر)، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للإرتقاء الإقتصادي والإجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، moussa.ridha@univ-ghardaia.dz

[2] جامعة غرداية (الجزائر)، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للإرتقاء الإقتصادي والإجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، bekiri.djameleddine@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/30 تاريخ القبول: 2021/09/07 تاريخ النشر: 2021/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال عرض تجارب بعض الشركات في الدول العربية، حيث أصبح غالبية المستثمرين يفضل توجيه استثماراته للشركات التي لا يترتب عن مزاولة أنشتطها حدوث أضرار للبيئة، ولذلك فإن تطبيق المبادئ الراسخة للحوكمة البيئية أصبحت خيارا لا بد منه ضمن إطار متكامل عن طريق مجموعة الأنظمة والقواعد التي تقوم بإرساء الضوابط اللازمة للحفاظ على مكونات البيئة والتنمية المستدامة.

على الرغم من أهمية المساهمات لبعض الشركات في الدول العربية في مجال الحوكمة البيئية إلا أنها لم تحقق على الإطلاق تنمية إجتماعية واقتصادية حقيقية من خلال مفهوم شمولي له علاقة بالتنمية المستدامة، لا سيما وان ممارسات الحوكمة البيئية مازالت دون المستويات والمعايير الدولية.

كلمات مفتاحية: حوكمة بيئية، تنمية مستدامة، شركات في الدول العربية، تجارب دولية.

تصنيفات JEL : G39، O29.

Abstract:

This study aims to identify environmental governance and its role in achieving the dimensions of sustainable development by presenting the

experiences of some companies in the Arab countries, where the majority of investors prefer directing their investments to companies whose activities do not cause damage to the environment. Therefore, the application of well-established principles of environmental governance has become An indispensable option within an integrated framework through a set of regulations and rules that establish the necessary controls to preserve the components of the environment and sustainable development.

Despite the importance of the contributions of some companies in the Arab countries in the field of environmental governance, they have never achieved real social and economic development through a holistic concept related to sustainable development, especially since environmental governance practices are still below international standards and standards.

Keywords: Environmental governance; sustainable development; companies in the Arab countries; international experiences.

JEL Classification Codes: G39, O29.

المؤلف المرسل:رضا موسى، الإيمايل: raidalame2016@gmail.com

1. مقدمة:

عرفت الحوكمة البيئية تطورات هامة وتنوعت من خلال القضايا المشكلات البيئية المعالجة، نتيجة للظروف البيئية والتدهور البيئي الذي يعيشه العالم، وهو الأمر الذي يستوجب مراعاة الإعتبارات البيئية وشروط المحافظة عليها عند القيام بالأنشطة الاقتصادية والتنموية بهدف الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة، والعمل على التقليل من تدهورها من جهة، وتحقيق تنمية مستدامة تقوم على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وعلى إستخدام تكنولوجيات نظيفة وتقليل الآثار غير مرغوب بها للتلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية إلى جانب التحكم في الأنظمة الإنتاجية ومواكبة المستجدات العالمية.

تلعب الشركات دورا بارزا في النشاط الاقتصادي انطلاقا من واجباتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وكونها تعتبر أحد السبل لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني مفهوم الحوكمة البيئية الذي يقوم على خدمة مصالح المجتمع والبيئية التي تنشط فيها من خلال القيام بدورها الاقتصادي وتحمل مسؤوليتها الأخلاقية والقانونية تجاه البيئة، بما يعمل على تعزيز أخلاقيات الأعمال والعدالة

والشفافية والمساءلة في جميع تعاملاتها، ومراعاة توافق أنشتطتها مع معايير المحافظة على صحة وسلامة الفرد والمجتمع.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

1.1 الإشكالية الرئيسية:

❖ **ما مدى تطبيق الحوكمة البيئية كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة على ضوء تجارب بعض الشركات العربية ؟**

إلى جانب السؤال الرئيسي للإشكالية العامة تتبلور التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي العوامل التي تدفع للاهتمام الحوكمة البيئية؟
- ماهي المبادئ والمعايير الأساسية للحوكمة البيئية التي تُمكن من تعزيز التنمية المستدامة؟
- لماذا تسعى دول العالم للتوجه نحو الحوكمة البيئية كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة؟

2.1 أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم الحوكمة البيئية وآلياتها ومقوماتها وعلاقتها بالتنمية المستدامة؛
- طرح أفكار ونماذج لبناء إستراتيجية لتعزيز متطلبات وأنظمة الحوكمة البيئية بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛
- الاستفادة من تجارب الدول العربية في مجال الحوكمة البيئية والتعرف على تحدياتها ومدى ملائمتها لحالة الشركات الجزائرية من أجل تحسين دورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؛
- الخروج بحلول وتوصيات ناجعة لتفعيل آليات الحوكمة البيئية والرفع من أداءها لتحقيق التنمية المستدامة.

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا الموضوع من خلال تزايد الاهتمام المحلي والعالمي وفي العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء وهذا بالنظر إلى أن تبني الحوكمة البيئية يضمن تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، حيث لا تقتصر ممارساتها على قطاع معيّن، أو جهة معينة، ولكن يمكن تطبيقها على جميع مؤسسات الأعمال سواء في القطاع العام أو الخاص، في ظل بيئة تتميز بالتغير المستمر.

1.4 منهج الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لموضوع الدراسة، حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت، وأخضعت للتحليل والمناقشة بما يخدم أهداف البحث، ومن ثم اقتراح بعض التوصيات التي قد تساهم في إعطاء مرجعية مفيدة.

2. الإطار النظري للحوكمة البيئية للمؤسسات

يعتبر مفهوم الحوكمة البيئية من أكثر المفاهيم البارزة في الوقت الحالي، وتمثل التحديات البيئية أبرز تحديات القرن التي تواجه الأفراد والمؤسسات والدول نظرا لتزايد المشكلات البيئية، كأحد العوامل السلبية لبلوغ التنمية المستدامة.

1.2 تعريف الحوكمة البيئية:

- تعرف الحوكمة البيئية على أنها: "مجموعة من الإجراءات والآليات التنظيمية، لترشيد تعامل الإنسان مع بيئته في كافة الاستعمالات ومختلف الأنشطة، فهي عبارة عن كل مترابط بين مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية" (سلامي، 2016، صفحة 07).
- كما يمكن تعريفها من منطلق آخر بأنها: "مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة، فهي تعمل في كل المستويات بدءا من المستوى الفردي وصولا إلى المستوى العالمي، كما تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية" (بلخير و معزوزي، 2018، صفحة 04).
- وهناك من يرى بان الحوكمة البيئية يجب أن تفهم بشكل واسع لكي تتضمن كل الحلول المؤسساتية لفض النزعات حول الموارد البيئية، وحسب هذا المفهوم فهي مرتبطة بالمؤسسات ولا تركز على السلوكيات (عجرود، 2020، صفحة 19).

ومن خلال ما سبق نستطيع تقديم تعريف موجز لمصطلح الحوكمة البيئية على أنها: مجموعة من القواعد والإجراءات والآليات التي تحدد كيفية استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ عليها لتحقيق ما يعرف بالاستدامة البيئية وذلك وفق مبادئ محددة وبمساهمة كل الأطراف الفاعلة.

2.2 المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم الحوكمة البيئية

لقد تعاظمت في الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات بشكل كبير لتحقيق التنمية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية للشعوب، ولكي تتمكن الشركات بل الدول من الاستفادة من تطبيق الحوكمة البيئية يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لمبادئها وتتمثل هذه المحددات في مجموعتين كما يبرزه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): محددات تطبيق نظام الحوكمة البيئية

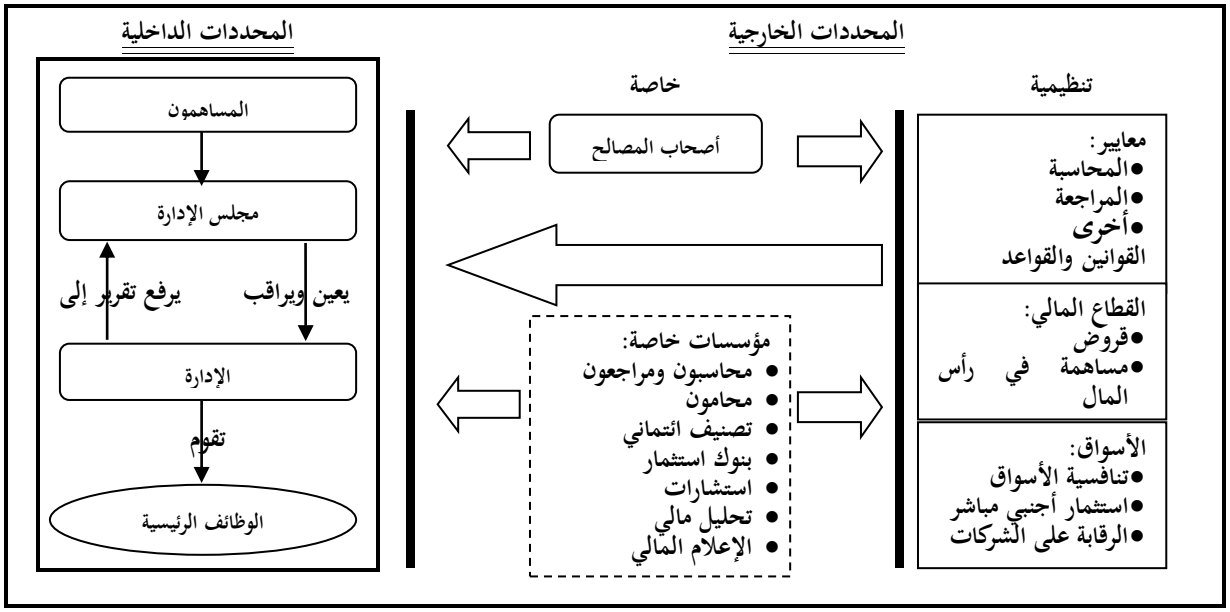

Source: (Magdi & Naderah, 2000, p. 08)

تشمل المحددات الداخلية على القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات، وتتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة، وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية، أما المحددات الخارجية، وهي تشير إلى مناخ العام للاستثمار في الدولة ويشمل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي الذي تعمل من خلاله الشركات، ووجود نظام مالي جيد يضمن التمويل اللازم للمشروعات، إلى جانب كفاءة الأجهزة الرقابية والتطبيق الفعلي لها، مع ملاحظة أن هذه المحددات تتأثر بمجموعة أخرى من العوامل المرتبطة بثقافة الدولة والنظام السياسي والاقتصادي وكذا مستوى التعليم والوعي لدى الأفراد.

3.2 مقومات الحوكمة البيئية للمؤسسات

يبقى الهدف النهائي للحوكمة البيئية، تحسين حالة البيئة والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، تتحدد وفق ثلاث عناصر أساسية هي (لموشي و طحطوح، 2019، صفحة 06):

- دمج القضايا البيئية كافة في المسارات والعمليات الخاصة ببلورة القرار وصنعه؛
- الانطلاق من اعتبار أن كل القطاعات سواء السياسية أو الاقتصادية تمارس تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على البيئة؛
- وجود روابط قوية وان اختلفت مستوياتها بين ممارسات الأفراد أو الدول أو الشركات من جهة ومستويات تدهور النظام البيئي العالمي من جهة أخرى؛
- ويمكن رصد عوامل التأثير في البيئة في عنصرين أساسيين يتمثل الأول في طغيان النمو الاقتصادي، وأولويته بغض النظر عن استنزاف المصادر الطبيعية والأضرار بالبيئة، ويتعلق العنصر الثاني بالوتيرة المتزايدة للنزعة الاستهلاكية للأفراد والمجتمعات ولاسيما في الدول الصناعية ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المصادر الطبيعية وإحداث خلل كبير في النظم البيئية وتوازناتها، وبالتالي فإن الحوكمة البيئية تهدف إلى إعادة النظر في دور مختلف الأطراف الفاعلة.

الشكل رقم (02): نظام عمل الحوكمة البيئية

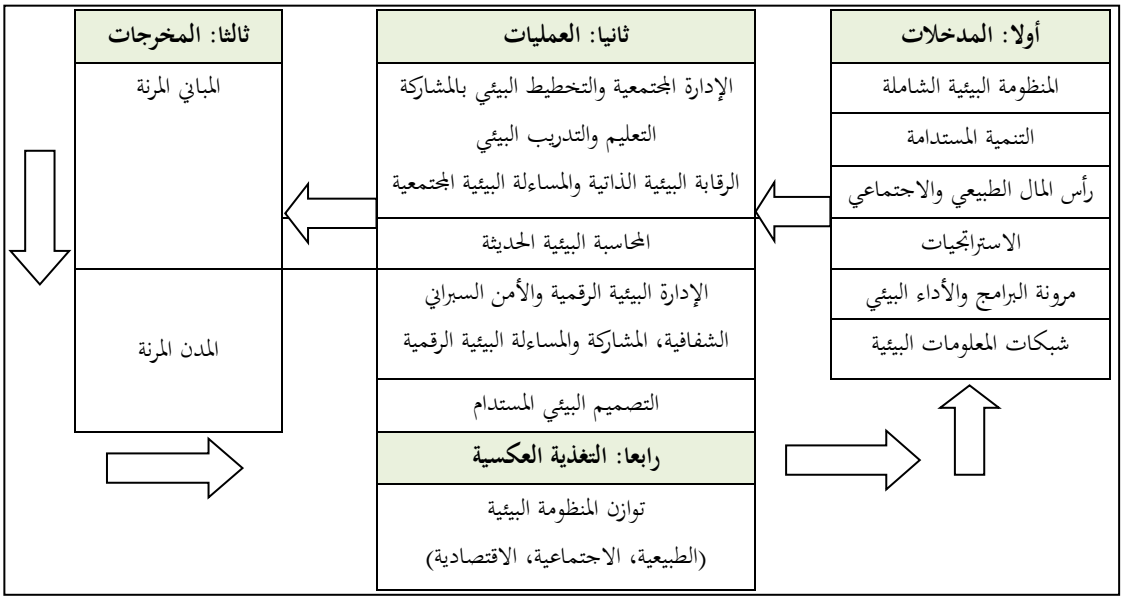

المصدر: (السيد، 2019، صفحة 273)

3. علاقة الحوكمة البيئية بالتنمية المستدامة

تعتبر الحوكمة البيئية من أهم المواضيع التي حظيت بإهتمام واسع في الآونة الأخيرة ومن مظاهر هذا الاهتمام ارتباطها ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية المستدامة التي تعمل على الحفاظ الموارد الطبيعية المتاحة دون تدمير البيئية.

1.3 تعريف التنمية المستدامة

هناك عدة تعريفات لمفهوم التنمية المستدامة حيث يختلف في تحديد ماهيتها باختلاف وجهات النظر ومن جملة التعريفات مايلي:

- ❖ عرفها (Edwerd Barbier): بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح ذلك بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي. (نورين، 2016، صفحة 31)
- ❖ عرفتها اللجنة الوطنية للبيئية والتنمية المستدامة: بأنها تنمية تلبي احتياجات الأجيال الحالية بدون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتهم. (فروحات، 2010، صفحة 125)
- ❖ تقرير معهد الوارد العالمية: قسم تقرير التنمية المستدامة إلى أربعة مجموعات والمتمثلة فيما يلي: (حامد، 2019، صفحة 150)

- اقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر؛
- وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من اجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف؛
- أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المالية؛
- وعلى الصعيد التكنولوجي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأزون.

ومن خلال ما سبق نستطيع تقديم تعريف موجز لمصطلح التنمية المستدامة على أنها: عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية تهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع وتلبية احتياجاته وحرياته الأساسية في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية.

2.3 أبعاد التنمية المستدامة

يتمحور جوهر التنمية المستدامة حول أربعة أبعاد أساسية هي: (زاوية، 2019، الصفحات 12-16)

أ- البعد البيئي: تستهدف التنمية المستدامة من مداخل هذا البعد حفظ البيئة وعدم إتلافها سواء من خلال الاستغلال غير العقلاني والمفرط للموارد الطبيعية من خلال التصريف العشوائي للنفايات خاصة الصناعية منها.

ب- البعد الاقتصادي: يتمحور البعد الاقتصادي حول عمليات التحسين والتغيير في أنماط الإنتاج استعمال الطاقات النظيفة، الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، إضافة إلى المشروع في تجسيد استراتيجيات وتوجهات تتشارك فيها جميع الشرائح.

ج- البعد الاجتماعي: تهتم التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص، وهو يمثل البعد الإنساني بالمعني الضيق، إذ يجعل النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الإجيال، اذ يتوجب على الأجيال الراهنة النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل والقيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال المتقدمة، وهكذا كل من البعد الاقتصادي والبيئي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد.

د- البعد التكنولوجي: كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير، ومع هذا فالتلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي، وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى

الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية، فالتنمية المستدامة تعني هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. (الفراعنة مستقبل له جذور، 2016)

ويمكن توضيح ترابط أبعاد التنمية المستدامة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): ترابط أبعاد التنمية المستدامة

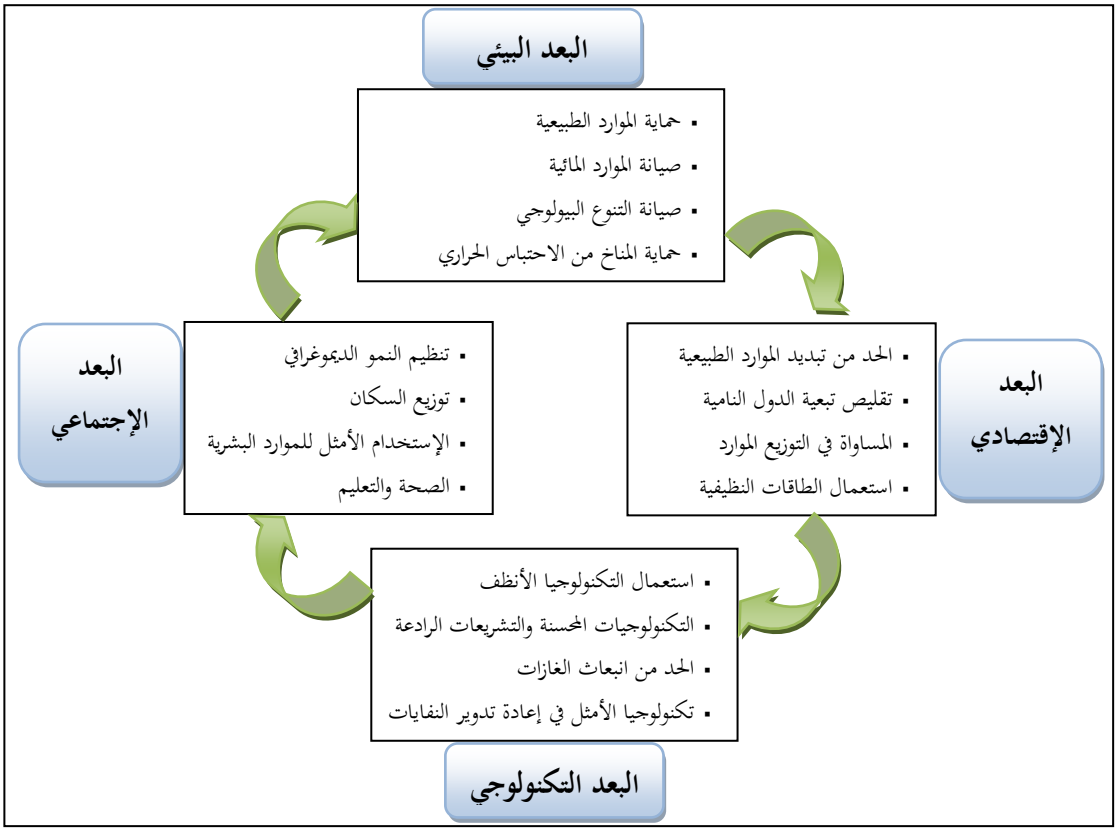

المصدر: (مزريق و بن نافلة، 2010، صفحة 3)

3.3 طبيعة العلاقة بين الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة

يعتبر البعد البيئي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، باعتبار أن البيئة هي مصدر مختلف الثروات الطبيعية، وهذا يكون في إطار إستراتجية مشتركة ومتكاملة بين مختلف الأطراف الفاعلة،

فالتنمية المستدامة أصبحت مطلب وطني وعالمي في آن واحد لذلك يرتبط تحقيقها بالعديد من المتطلبات أهمها الحكومة البيئية، نظرا للعلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية تتوسطها الحوكمة بإعتبارها الإدارة الحكيمة لترشيد هذه العلاقة (قادري، 2018، صفحة 150)، ويمكن ابراز العلاقة في نقاط الأساسية التالية:

- ✓ أن السياسات البيئية يجب أن تعكس المحافظة على تنمية الحاجات المجتمعية مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي، العدالة بين الأجيال و تمكين النوع الاجتماعي؛
- ✓ تنظيم الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها من خلال تبني نظام للتنمية المستدامة يفعل آليات الحد من الاستخدام المفرط للموارد غير المتجددة وتدهورها؛
- ✓ يجب أن تضمن الرشادة البيئية أن يكون البشر محور التنمية المستدامة، وأن تتم إدارة هذه الأخيرة بشكل يمكن لحياة صحية ومنتجة في ظل انسجام كامل مع البيئة.

4. تجارب رائدة لأثر تطبيق الحوكمة البيئية للشركات على التنمية المستدامة في الوطن العربي

نسعى من خلال هذا العنصر إلى عرض مبادرات ناجحة للحوكمة البيئية والتي قامت بها ثلاث شركات رائدة في القطاع الصناعي بالوطن العربي.

1.4 التجربة القطرية (النقاط البارزة في برنامج الحوكمة البيئية شركة قطر غاز)

تأسست قطر غاز في عام 1984، وتقوم بتطوير وإنتاج وتسويق الغاز الطبيعي ومشتقاته من أكبر حقل للغاز الطبيعي الغير مصاحب في العالم، فبالإضافة إلى إنتاج الغاز الطبيعي المسال، تعد قطر أيضا مصدرا رئيسيا للغاز الطبيعي المسال والهيليوم والمكثفات والمنتجات المصاحبة.

واليوم تواصل قطر غاز إرساء معايير جديدة في صناعة الغاز الطبيعي المسال من خلال قيامها بإمداد العملاء في جميع أنحاء العالم بالطاقة بشكل آمن وموثوق.

يواكب نهج قطر غاز تجاه إدارة البيئة أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 التي تستهدف الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة، وتؤمن الشركة إيمانا عميقاً بتنفيذ أحدث الحلول لتقليل التأثير البيئي للسلسلة المتكاملة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال مع الحفاظ على قوة الأداء. وإلى جانب التزامها باستيفاء الشروط التنظيمية تركز قطر غاز بشدة على تقليص نسبة احتراق الغاز، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وجودة الهواء، وإدارة النفايات ومياه الصرف، وإلى جانب قيامها بإدارة أدائها، اتخذت قطرغاز خطوات

للإسهام في زيادة الوعي بالحفاظ على البيئة بين أفراد المجتمع أيضا، ومن بين المبادرات التي قامت بها شركة قطر غاز فيما يتعلق بالحوكمة البيئية هي: (قطر غاز، 2021)

- فرص الحد من الكربون وأساليب انحساره عن طريق تقييمات الاستدامة والدراسات الهندسية؛
- تقييم دورة الحياة بالنسبة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والذي ساعدها أيضا في مقارنة قطر غاز بشركات الغاز الطبيعي المسال الأخرى؛
- تقوم قطر غاز بالاستثمار في تطوير مرافقها الحالية لإدارة النفايات بهدف زيادة قدرتها على تناول أنواع النفايات المختلفة الناتجة عن أعمال الشركة وفصلها وتخزينها بشكل آمن وسليم؛
- تواكب أهداف قطر غاز أهداف وزارة البلدية والبيئة في خفض مياه الصرف إلى أدنى حد ممكن ورفع كفاءة استخدام المياه إلى أعلى مستوى ممكن؛
- وضعت الشركة برنامجا قويا لرصد وإصلاح التسرب في خطوط الغاز الطبيعي المسال ومصفاة لفان ومنشآت التخزين.

2.4 التجربة السعودية (النقاط البارزة في برنامج الحوكمة البيئية لشركة المراعي)

تأسست شركة المراعي سنة 1977 ومع توسع أعمالها أصبحت أكبر شركة لإنتاج وتوزيع الأغذية والمشروبات في الشرق الأوسط وأكبر شركة متكاملة رأسيا للألبان في العالم، ويستهلك منتجاتها أكثر من 42 مليون مستهلك في منطقة الخليج العربي إضافة إلى مصر والأردن.

تعتمد الشركة على العديد من الممارسات العملية المندرجة في إطار الحوكمة البيئية وضمن التزامها نحو الاستدامة ومن أهم أنشطتها مايلي: (المراعي، 2021)

- بدء ودعم الجهود التعاونية مع أصحاب المصلحة لمعالجة مخاطر المياه وتعزيز الحفاظ عليها بحلول 2025؛
- تجنب استخدام 9000 طن متري من المواد البلاستيكية من دخول تيار نفايات المستهلكة بحلول 2025؛

- الكفاءة في استخدام الطاقة وتبني مصادر الطاقة المتجددة حيث استكملت مشروع تركيب خلايا الطاقة الشمسية الطي سيساهم في خفض استهلاك الوقود والطاقة مما يقلل بدوره من الأثر البيئي للشركة من خلال خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار 8100 طن سنويا (المراعي، 2019، صفحة 50)، وتركز إستراتجية المراعي على تسخير الطاقة الشمسية وتخزين البطاريات واستخدام مصابيح LED وتدعيم مراقبة استهلاك الطاقة وتحسين ثقافة استهلاكها عن طريق الوعي المجتمعي، وتسعى للحصول على اعتماد نظام إدارة الطاقة iso 50001؛
- تقليل استهلاك الطاقة في جميع أقسام التصنيع والمبيعات والتوزيع والخدمات اللوجستية بنسبة 15% من مقاييس الكفاءة بحلول عام 2025؛
- تقليل نسبة النفايات المتوجهة إلى مكب النفايات بنسبة 50% في جميع اقسامها؛
- تعزيز الممارسات المستدامة في مزارعها.

3.4 التجربة الإماراتية (النقاط البارزة في برنامج الحوكمة البيئية شركة أبوظبي الوطنية للطاقة "طاقة)

شركة أبوظبي الوطنية للطاقة "طاقة" شركة عالمية تعمل في مجال الطاقة ومملوكة لحكومة أبوظبي، وهي من أبرز الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية؛ وتشمل نشاطاتها: إنتاج النفط والغاز، وتوليد الطاقة، وتحلية المياه في القارات الخمس. يشمل إنتاج الغاز والنفط من خلال عملياتها في المملكة المتحدة وهولندا وأمريكا الشمالية: عمليات الاستكشاف، والإنتاج، والتخزين، وخطوط الأنابيب؛ فهي تنتج ما يزيد عن 132 ألف برميل نفط مكافئ يوميًّا من بحر الشمال وأمريكا الشمالية، فضلاً عن تشغيل وتطوير منشآت تخزين الغاز في هولندا.

تعتبر "طاقة" سادس أكبر شركة إنتاج للطاقة في العالم، وتنتشر محطات توليد الطاقة الخاصة بها في كل من الإمارات العربية المتحدة، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وغانا، والهند، ومنطقة البحر الكاريبي، والولايات المتحدة. كما أن "طاقة" هي المالك الرئيسي للمنشآت التي تقدم ما يقارب 98%

من احتياجات الماء والكهرباء في إمارة أبوظبي، تمارس الشركة العديد من الممارسات فيما يخص الحوكمة البيئية والمتمثلة فيما يلي: (طاقة، 2021)

- سترتكز أعمال طاقة على مبادئ وممارسات الحوكمة البيئية حيث تعمل الشركة على تطوير وإعلان أهدافها فيما يتعلق بخفض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري؛
- تحدد الشركة استراتيجيتها العالمية المحدثة الخاصة بالبيئة معايير وإجراءات بيئية عالمية تهدف إلى الحد من تأثير عملياتها على البيئة الطبيعية وفي إطار هذه الاستراتيجية، تقيم الأنشطة بالاستناد إلى مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية الصارمة في مجالات عدة كحجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ونسبة النفايات إلى إعادة التدوير والانسكاب؛
- تلتزم الشركة طاقة بالتحسين المستمر في سعيها نحو تحقيق التميز، والذي يساعدها إطار عمل (الالتزام بالتميز التشغيلي) على ضمان الالتزام بمعايير الصناعة الدولية، كما تحرص على التقيد باللوائح والإرشادات والسياسات الدولية والمحلية في كافة مجالات عملها لضمان أداء مستدام لا ينعكس سلبا على البيئة والتزاما منها بأفضل الممارسات،
- أسست الشركة شبكة بيئية عالمية لمدراء البيئة بهدف تبادل الخبرات والمعلومات حول أفضل الممارسات البيئية، وبناء مجموعة فريدة من المهارات والتعاون على تطوير وتنفيذ المبادرات والأطر المختصة بالبيئة وإرساء أسس ثقافة التحسين المستمر والتميز وتضطلع هذه الشبكة بدور حيوي ومؤثر في صياغة إطار عملها البيئي في جميع أنحاء؛
- ستستخدم المحطة أحدث تقنيات الألواح الشمسيّة الكريستالية ثنائية الوجه، التي ستمكنها من إنتاج طاقة كهربائية بكفاءة أكبر عبر التقاط الأشعة الشمسية بواسطة وجهي الألواح الشمسية الأمامي والخلفي. وعند مرحلة التشغيل التجاري الكامل، فإنه من المتوقع أن تساهم المحطة بتخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في أبوظبي بأكثر من 2.4 مليون طن متري سنوياً، أي ما يعادل إزالة ما يقارب 470 ألف سيارة من الطرقات؛ ("طاقة" الإماراتية تنجز صفقة تمويل إنشاء أكبر محطة للطاقة الشمسية بالعالم، 2020)

5. خاتمة

تمثل الحوكمة البيئية مجموعة من الأنشطة والقواعد التي تتكفل بإرساء الضوابط اللازمة للحفاظ على مكونات البيئة ضمن إطار متكامل لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال جهود مختلف الأطراف الفاعلة وعلى رأسها الشركات الاقتصادية والتي بطبيعة الحال تعكس أثار أنشتطها المختلفة على المعطيات البيئية والطبيعية، وعليه فان التطبيق الفعال لمبادئ وآليات الحوكمة البيئية يضمن تخفيض درجة المخاطرة وتحسين الأداء البيئي، وكفاءة الطاقة وصحة وسلامة المجتمع، ومن خلال التجارب السابقة لمسنا توجه العديد من الشركات في الدول العربية نحو الرهانات البيئية كخيار استراتيجي لتعزيز نموها واستقرارها وتحسين تموقعها وتحقيق الأداء الفعال والمردودية العالية، بما يساهم في تكريس أبعاد الحوكمة البيئية وكسب الرأي العام ضمن إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناءا على ذلك إذا إرادات الجزائر تبني مفهوم الحوكمة البيئية العمل على الاستفادة القصوى من من تجارب الدول العربية السابقة الذكر، أن تعمل على زيادة الوعي لدى العاملين وعدم إهمال الجوانب البيئية لأنشطتها بما يحقق التنمية الشاملة والمستدامة حيث أصبح غالبية المستثمرين يفضل توجيه استثماراته للشركات التي لا يترتب عن مزاولة أنشتطها حدوث أضرار للبيئة، كما يجب عليها تبني مجموعة من الآليات التي تساهم في التقليل من المشاكل البيئية ومن ثم ترشيد السياسات البيئية واعتماد مفهوم الإدارة البيئية كاستجابة عالمية لمواجهة التراجع في العام في الظروف البيئية وتوفير حياة ملائمة للإنسان والطبيعة في نفس الوقت، إلى جانب مواكبة التطورات العالمية الحاصلة في مجال البيئية وحوكمتها بالاعتماد على آلية التخطيط البيئي كرؤية إستراتجية، خاصة في ظل التحديات الملحة وعلى رأسها تزايد الضغوطات على الموارد الحيوية البيئية العالمية، وتعدد الفواعل الحكومية الذي صعب من مهمة التنسيق بينها، وبالتالي فان مسار تحقيق حوكمة بيئية في الجزائر لا يزال في بدايته، فالحكومة الجزائرية لم تعرف تأسيس وزارة للبيئة إلا في سنة 2001، بالرغم من التغيرات الاسمية والوظيفية لهذه الوزارة منذ تأسيسها، إلا أنها تبقى الفاعل الرئيسي والرسمي في مجال رسم وصياغة وتنفيذ السياسات البيئية الوطنية بمساعدة شبكة هرمية من المصالح المختلفة على المستوى الوطني، والتي لا يزال دورها ضعيفا بالمقارنة بما تتطلبه التحديات الحالية بمختلف أبعادها،

1.5 النتائج

- أصبحت الشركات العربية تعاني من ضغوطات تختلف من بلد إلى أخر ذات أبعاد اقتصادية في التكلفة لغرض تخفيض التأثيرات البيئية وتحسين الأداء البيئي
- تستفيد الشركات من منافع أساسية حيث يفضل المستثمرين الإستثمار في الشركات التي تراعي المسؤولية البيئية المرتبطة بتحسين الأنظمة البيئية وكفاءة استخدام الموارد والإنبعاثات السامة وتقليل النفايات.
- يؤدي تطبيق آليات الحوكمة البيئية للشركات إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع.
- مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من اجل الخروج من حالة التخلف والتبعية واللحاق بركب الدول المتقدمة.
- تبني آليات الحوكمة البيئية من قبل الشركات يؤدي إلى تحقيق أهدافها فضلا عن تحقيق مبدأ الربح على المدى البعيد، وهي بمثابة استثمار مستقبلي لهذه الأخيرة تعمل على تحسين وتطوير صورة المؤسسة أمام المجتمع.
- مع تصاعد الوعي البيئي لدى المجتمعات لم يعد من مصلحة المؤسسة إغفال الجوانب المتعلقة بالحوكمة البيئية التي تهدف إلى حماية الطبيعة بها وتحقيق التنمية المستدامة.

2.5 التوصيات

- ضرورة تنمية الوعي المجتمعي ونشر ثقافة الحوكمة البيئية للشركات بكافة أشكالها من خلال إعتمادها على آليات وميكانيزمات تعود بالنفع على المجتمع ككل.
- يجب على الشركات أن تفصح عن الأنشطة البيئية في القوائم المالية المتعلقة بجوانب الحوكمة البيئية مما يمكن مستخدمي القوائم المالية من معرفة الأداء البيئي للمؤسسة.
- تعميم تجارب الشركات الناجحة في مجال الحوكمة البيئية لتكون معينا لغيرها من الشركات الأخرى من خلال وضع برامج مماثلة أو أكثر تميزا.

- الحث على ترسيخ مبادئ المواطنة البيئية في أوساط الشركات من اجل تجسيد مشروع الحوكمة البيئية بفعالية.
- إيجاد مناخ تشريعي ملائم لتأطير الحوكمة البيئية في التشريعات والقوانين والهياكل التنظيمية للشركات وتحفيزها على تطوير استراتجياتها للارتقاء والوصول إلى معايير الجودة العالمية.
- إنشاء قاعدة بيانات موحدة وأدلة إرشادية تفيد الشركات بأهمية التقيد بمعايير الحوكمة البيئية، والاقتناع بمسؤوليتها في حماية البيئة من الأخطار التي تهددها وعدم اعتبار إلتزاماتها القانونية في هذا المجال معيقة لتطورها أو ربحيتها.
- العمل على نشر ثقافة الحوكمة البيئية من خلال وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، وحث المجتمع على التعامل مع الشركات الملتزمة بمعايير المسؤولية البيئية.
- حتمية تبني الشركات الموصفات العالمية لنظم الإدارة البيئية (ايزو14000) وإشراك جميع الأطراف الفاعلة في الأنشطة المؤثرة في البيئة.
- محاولة الاستفادة من معايير الحوكمة البيئية الدولية وتطويعها بما يخدم بيئة الأعمال المحلية، خاصة فيما يتعلق بحماية البيئة من الآثار السلبية الناتجة عن أنشطة الشركات.

6. قائمة المراجع:

1. *"طاقة" الإماراتية تنجز صفقة تمويل إنشاء أكبر محطة للطاقة الشمسية بالعالم.* (2020). تاريخ الاسترداد 27 08, 2021، من العين الإخبارية: https://al-ain.com/article/1608618063
2. أحمد الدقن السيد. (جوان, 2019). التحول من الإدارة البيئية إلى الحوكمة البيئية نحو إطار قيمي وإجرائي للوصول إلى التنمية المستدامة. *المجلة العربية للإدارة ، 39* (02).
3. أسماء سلامي. (ديسمبر, 2016). الإعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة –الواقع والمأمول. *مجلة دراسات وأبحاث* .
4. التقرير السنوي لشركة المراعي. (2019).
5. *الفراعنة مستقبل له جذور.* (2016). تاريخ الاسترداد 28 08, 2021، من البعد التكنولوجي في التنمية المستدامة: https://www.alfaraena.com/البعد التكنولوجي في التنمية المستدامة

6. *المراعي*. (2021). تاريخ الاسترداد 27 08, 2021، من استراتيجية الاستدامة: https://www.almarai.com/corporate/sustainability/#protecting-the-planet
7. بومدين نورين. (2016). تنمية الريف كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* ، الصفحات 29-42.
8. حدة فروحات. (2010). استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر. *مجلة الباحث* ، الصفحات 123-136.
9. راوية لموشي، و مسعود طحطوح. (ديسمبر, 2019). الحوكمة البيئية كمسعى لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة* ، الصفحات 103-116.
10. رشيدة زاوية. (2019). أبعاد التنمية المستدامة. *مجلة دراسات اقتصادية* ، الصفحات 8-29.
11. سارة عجرود. (2020). الحوكمة البيئية في الجزائر: السياسات والتحديات. قسم العلوم السياسية، المسيلة (الجزائر): جامعة محمد بوضياف المسيلة.
12. *طاقة*. (2021). تاريخ الاسترداد 27 08, 2021، من البيئة: https://www.taqa.com/ar/our-impact-environment/
13. عاشور مزريق، و قدور بن نافلة. (2010). التنمية المستديمة في الوسط الصناعي بين الزامية التشريعات البيئية والتزامات المؤسسي. *ملتقى أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة : جامعة قالمة.
14. *قطر غاز*. (2021). تاريخ الاسترداد 27 08, 2021، من البيئة: https://www.qatargas.com/arabic/sustainability/environment
15. مليكة قادري. (2018). دور الحوكمة البيئية في تفعيل التنمية المستدامة. *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني* ، الصفحات 150-168.
16. نخلة بلخير، و عيسى معزوزي. (2018). البنى التحتية للحوكمة البيئية كاتجاه لتحديث القطاع العام. *تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات* (الصفحات 01-18). جامعة البليدة 2- الجزائر.
17. نور الدين حامد. (2019). البعد البيئي للتنمية المستدامة. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية* ، الصفحات 146-158.
18. Magdi, S., & Naderah, C. (2000). *Corporate governance: A framework for implementation.* The World Bank.